تاثيـر العمليـــة السياسيـــة علـى الاستقرار الحكومي في العراق بعـد عـام 2003

رئاسة جامعة بغداد – قسم الموارد البشرية
huda.hasan@uobaghdad.edu.iq

م.د. هدى أحمد حسن*

ملخص :

ان البحث في متغيري العملية السياسية والاستقرار الحكومي، حاول أن يبين أثر العملية السياسية على الاستقرار السياسي اولا، ومن ثم على الاستقرار الحكومي ثانيا، على اعتبار أن العملية السياسية التي تاسست عام 2005 انما كانت تهدف الى تحقيق الشرعية ، وابرز ادواتها الانتخابات، وصولا الى تحقيق الاستقرار السياسي، وبضمنه الاستقرار الحكومي.

عد موضوع الاستقرار الحكومي واحدا من الموضوعات المهمة، في العراق، الا انه لم يتحقق، نتيجة عوامل عدة، ومنها الاشكاليات في العمل السياسي، اذ ان العملية السياسية لم تنجح في قيادة العراق الى الاستقرار.

كلمات مفتاحية : العملية السياسية، النظام السياسي، الانتخابات، الاستقرار السياسي، الاستقرار الحكومي .

The impact of the political process on government stability in Iraq after 2003

Prof. Dr. Huda Ahmed Hassan

ABSTRACT

The research in the variables of the political process and government stability tried to show the impact of the political process on political stability first, and then on government stability second, given that the political process that was established in 2005 was aimed at achiev-

ing legitimacy, and its most prominent tools are elections, leading to achieving political stability, including government stability.

The issue of governmental stability is one of the important issues in Iraq, but it has not been achieved, as a result of several factors, including problems in political action, as the political process has not succeeded in leading Iraq to stability.

KEY WORDS:

The political process, the political system, elections, political stability, and government stability.

المقدمة

اتجه العراق في العام 2003 الى تبني نهج الديمقراطية، ووضع الدستور الدائم، واقر النظام السياسي الجمهوري الاتحادي البرلماني اللامركزي اداريا، هذا النظام كان من ضمن اعماله وانشطته السياسية اعتماد الانتخابات كطريقة شرعية لتولي واشغال بعض المناصب، وهي السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب، ومنه يتم اشغال المناصب التنفيذية. ناهيك بالطبع ان هذا النظام يعتمد الحريات وحكم القانون.

ان كل دولة تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي، ويمثل الاستقرار الحكومي جزءاً منه، فهو يهدف الى ان تكون الانشطة السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والخارجية تحت ادارة الحكومة، وان تكون الاخيرة قادرة على التكيف باجراءاتها مع التحولات والمتغيرات الموجودة، من دون ان يكون هناك تحول مفاجئ .

يوضح البحث ان العملية السياسية لما بعد العام 2003 حدث فيها اشكاليات كبيرة، الى جانب المزايا التي تحققت فيها، ولعل من ابرز الاشكاليات هي اعتماد المحاصصة والتوافقية، الى جانب عدم القدرة على ادارة النزاعات والازمات وتسويها، او على تقليل مظاهر عدم الثقة.

انعكست مظاهر الخلل في العملية السياسية على العمليات والتفاعلات في النظام السياسي، وتسببت بزيادة مظاهر عدم الاستقرار السياسي، ومنها مظاهر عدم الاستقرار الحكومي، اذ شهد العراق بعضا من مظاهر عدم الاستقرار الحكومي، ومنها ما جرى بين عامي 2012 – 2014 عندما انسحب اكثر من وزير من الحكومة، من ثم تكرر الامر عامي 2019- 2020 واجبرت حكومة السيد عادل عبد المهدي على تقديم استقالتها، وتحليل الاسباب التي قادت الى الوصول الى تلك النتيجة: عدم الاستقرار الحكومي،

يلاحظ انها مرتبطة بصعوبات واجهت المعنيين بالعمل السياسي على ادارة العملية السياسية، هو ما سيكون محور اهتمام هذا البحث.

أهمية البحث

ترتب الاهمية التي ينطوي عليها البحث بدراسة ثلاثة متغيرات :

1- العملية السياسية، بوصفها نقطة الانطلاق التي اراد بها العراق ان تؤسس للمرحلة الجديدة، وتعطي خصوصية للحالة العراقية لمرحلة ما بعد العام 2003، تلك العملية التي لم تستطع ان تقود النظام السياسي الى الاستقرار، رغم مزايا النظام العديدة ومنها البناء الديمقراطي والحريات، وغيرها.

2- الاستقرار الحكومي، بوصفه نتيجة لما هو قائم من عملية سياسية وانتخابات، فشرعية الانتخاب تؤسس لبرلمان، والاخير هو من يؤسس للحكومة، وكيف ان الانتخابات كانت في الغالب تؤسس لمرحلة عدم الاستقرار من خلال بحثها عن شرعية التعددية وليس الاستقرار السياسي، ومن ثم كيف اسهمت العملية السياسية في التاسيس لهذا الجدل الفكري في العراق، بين الاولوية والحاجة الى الشرعية، وبين الحاجة الى الاستقرار، فكان الترجيح ان الاولوية هي للشرعية، ومن ثم وجدت الحكومة نفسها في بيئة لا تدعم الاستقرار الحكومي.

3- الانتخابات، بوصفها تمثل جزءاً مهماً للعملية السياسية ووسيلة يتم التعبير من خلالها عن تلمس الشرعية السياسية لمن يشغل المناصب الحكومية والسياسية، وحتى كآلية يمكن من خلالها تاطير عملية كتابة الدستور كون لجنة كتابة الدستور كانت منتخبة في العام 2005 وكان البرلمان في وقتها مسؤولا عن كتابة مسودة الدستور الدائم.

اهداف البحث

اما الاهداف التي يسعى البحث لبلوغها فهي ترتبط بالعمل على الربط بين العملية السياسية التي تم الشروع بها لتاسيس النظام السياسي او العمل في ظل ما تم تاسيسه، وبين الاستقرار السياسي عامة، والحكومي على وجه الخصوص، والعمل على ربط مسببات عدم الاستقرار الحكومي بجوانب الخلل في العملية السياسية، ولعل جوانب الخلل التي قادت الى عدم الاستقرار الحكومي متعددة، ومنها التوافقية والمحاصصة والتي تقود الى تشكيل حكومات ائتلافية، وتقود الى اضعاف الرقابة، الى جانب ذلك فان الانتخابات بوصفها احد مظاهر العمل السياسي وادواته كانت تعاني من اشكالية

حضور الهدف والغاية من الانتخابات، وكيف انها اثرت في جزء مهم من العملية السياسية، بحيث لم تستطع الاخيرة من تحقيق نتيجة: الاستقرار الحكومي . ولا يقتصر ذلك على انتخابات الاعوام 2018 و 2021 النيابية، انما تمتد الى كل الانتخابات النيابية، ومنها انتخابات 2005 ، و2010 و 2014 ، فكلها كانت تركز على هدف عام : توسيع الحضور والمشاركة لدعم الشرعية، ولم يكن الهدف بناء نظام سياسي مستقر ، فالعراق بلد فيه تعددية الا انه يعاني من ضعف الثقة ووجود انقسام سياسي، ولهذا فان هدف زيادة الشرعية لم يقود الى استقرار سياسي وحكومي ، وهو ما كان يستوجب معالجته باليات الانتخابات.

مشكلة البحث

تنطلق مشكلة البحث من ان التطورات التي شهدتها العملية السياسية في العراق، لم تكن منسجمة مع الاسس والاهداف التي اريد الوصول اليها، فالمشرعون ارادوا الوصول الى نظام سياسي ديمقراطي، يحضى بالشرعية ، وتم الشروع بعملية سياسية تحمل اوجه مختلفة، بعضها قاد الى ذات النتيجة، واخرى قادت الى ارباك النظام السياسي وايقاعه في عدة ازمات، تزايدت حدتها بعد العام 2014، وظهرت بشكل حاد في اعقاب الانتخابات البرلمانية لعامي 2018 و 2021 ، اذ عانى النظام السياسي من زيادة اشكالية عدم الاستقرار الحكومي.

وعليه، ينطلق البحث للاجابة عن اشكالية، تصاغ بسؤال مركزي مضمونه :

كيف انتهت الانتخابات النيابية الى تعزيز حالات عدم الاستقرار الحكومي في العراق، او بدرجة ادنى عدم الدفع باتجاه تعزيز حالات الاستقرار السياسي؟ ولماذا ؟

وهذه الاشكالية تطرح الحاجة للاجابة على عدد من التساؤلات ومنها:

1- ما هو واقع العملية السياسية وخصائصها بعد العام 2003 ؟

2- ما الذي اثر على العملية السياسية؟ ولماذا؟

3- ما هو الاداء الذي اظهرته الحكومات العراقية وكيف ظهر عليها مؤشرات ضعف الاستقرار الحكومي بعد العام 2003؟

فرضية البحث

هذه الاشكالية والتساؤلات، تقود الى طرح فرضية تعتمد متغيرين وهما:

المتغير المستقل: العملية السياسية، وما تضمنته من مظاهر شتى، ومنها: التوافقية والمحاصصة، والانتخابات، وعدم ثقة ،.. مع التركيز على الانتخابات النيابية.

المتغير التابع: الاستقرار الحكومي، بوصفه واحد من تجليات عدم الاستقرار السياسي العام.

ان العملية السياسية وما اعتمدته من انتخابات، انتهت الى ظهور مؤشرات على عدم الاستقرار الحكومي، والسبب في ذلك ان الانتخابات ركزت على دعم شرعية العملية السياسية اكثر من التركيز على دعم الاستقرار السياسي والحكومي، في ظرف كان المجتمع العراقي مجتمعاً متعدداً ، تظهر عليه مؤشرات الانقسام لاسباب سياسية بعد العام 2003، وكان بحاجة الى التركيز على عدم تجاهل احتياجات ومتطلبات الاستقرار السياسي.

مناهج البحث

اما مناهج البحث المعتمدة فان البحث يستخدم المنهجين: الوصفي ، والتحليل النظمي، بوصفهما قادرين على منح الموضوع والبحث فيه قدرة على الحصول على معلومات، والقدرة على التحليل بما يحقق الغاية من البحث.

حدود البحث

والحدود التي يستقر عندها النظام السياسي هي: مكانيا فان البحث يستقر على دراسة حالة العراق، وزمانيا، فان البحث يدرس الحالة بعد العام 2003 ، الا انه يركز على التحولات التي شهدها العراق في السنين الاخيرة التي ضاعفت عدم الاستقرار الحكومي خاصة في اعقاب انتخابات 2018 و 2021 النيابية، وموضوعيا فان البحث يدرس متغيرين في العراق وهما :العملية السياسية، والاستقرار الحكومي، وياخذ انموذج الانتخابات، وكيف انها اسهمت بشكل او باخر بزيادة عدم الاستقرار الحكومي.

هيكلية البحث

اما هيكلية البحث فقد قسمت على العناوين الاتية:

المحور الاول-واقع العملية السياسية وخصائصها بعد العام 2003

المحور الثاني-المتغيرات المؤثرة على العملية السياسية

المحور الثالث-الانتخابات والاستقرار الحكومي بعد العام 2003

المحور الاول: واقع العملية السياسية وخصائصها بعد العام 2003

في العام 2003 سقط النظام السياسي السابق، وسقط معه كل ما يتعلق بطريقة تنظيم وادارة الدولة، من مركزية وشمولية وفردية، واخذ العراق يتبنى نهج الديمقراطية (الخفاجي 2022، 221) ومضمونها ان العراق سيعتمد نظام حكم يقوم على منح

الحريات للمواطنين في خياراتهم الفردية والسياسية، الى جانب التداول السلمي للسلطة، وسيادة دولة القانون، والمواطنة والمساواة، ووجود المجتمع المدني، وغيرها من العناصر والمقومات الرئيسية التي تعتمد في النظم الديمقراطية.(الهطالي 2014، 248).

بعد مرحلة قصيرة من الاحتلال المباشر، شرعت الولايات المتحدة في مفاوضة اطراف عراقية عديدة وبرعاية الامم المتحدة، واعتمدت نظام يقوم على المحاصصة والتوافقية السياسية في اشغال المناصب الحكومية التنفيذية، كما تم التوصل الى اتفاق تشرين الثاني 2003 الذي حدد مسار العمل السياسي، والذي يبدأ مع قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في شباط 2004 ، ثم تفكيك سلطة الائتلاف المؤقتة وانهاء الاحتلال المباشر وهو ما تم في حزيران 2004 وتم على اثره تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة السيد اياد علاوي، التي كانت مهمتها التهيئة لانتخابات برلمانية يتولى المجلس المنبثق عنها كتابة مسودة دستور دائم، وهو ما حصل في كانون الثاني 2005 وتم بالفعل الشروع بكتابة مسودة دستور اعتمد صيغة: عراق ديمقراطي جمهوري فدرالي برلماني لا مركزي اداريا، وحدد صيغة الفدرالية بتقييد السلطة الاتحادية واطلاق اليد للسلطات في الاقاليم والمحافظات، واقر الشعب في تشرين الاول 2005 ذلك الدستور، ثم انتخب برلماناً اتحادياً في كانون الاول 2005 ليكون اول برلمان سيعمل في ضوء الحكومة الاتحادية التي ستبقى تعمل في ظل اطار توافقي (مجلس الرئاسة) حتى نهاية الدورة الاولى.(عمر2018 ، 282، وللمزيد: المعموري2015 ، 160)

ان تتبع العملة السياسية منذ اقرارها، وصولا الى عام 2022 يلاحظ انها مرت بعدة مراحل، ومنها المرحلة بين عامي 2005- 2011 وكان السائد المحاصصة والتوافقية السياسية، مع وجود تاثير قوي للولايات المتحدة، ثم تلاها مرحلة ساد فيها نوع من ضعف الاستقرار السياسي مهد لاحداث حزيران 2014 عندما تمدد تنظيم داعش الارهابي في عدة مدن عراقية، ولتاتي المرحلة الثالثة في عهد رئيس الحكومة

السيد حيدر العبادي، التي حاول فيها الخروج على منطقي: المحاصصة[1] والتوافقية السياسية [2]، الا ان النتائج كانت متواضعة نظرا لحجم الانقسام السياسي الموجود.

وفي عهد حكومة السيد عادل عبدالمهدي فانه فضلا عن المحاصصة والتوافقية السياسية، ظهر نوع من الانقسام السياسي وضعف الاداء، وهو ما اشـره: التقارير الدولية التي تخص الاستقرار السياسي، الى جانب تقارير مؤشر الديمقراطية [3]، وتقارير الدولة الهشة [4]، الى جانب التظاهرات التي اندلعت في عدة مدن عراقية، وانتهت الى اسقاط الحكومة العراقية عام2020. (حسن و هادي و حسين2021, 513-514)

اما بعد تولي السيد مصطفى الكاظمي الحكم، فان كل المظاهر التي ارتبطت بالعملية السياسية استمرت من : محاصصة وتوافقية وانقسام سياسي وضعف الاداء ، رغم ان هذه المرحلة شهدت تحسنا على صعيد الاداء السياسي والتماسك في الاستقرار السياسي ، الا استمرار مظاهر الضعف والانقسام بقت هي الاكثر ظهورا في بعض الاحيان.

المحور الثاني:المتغيرات المؤثرة على العملية السياسية

ان العملية السياسية التي سبقت الاشارة اليها انما عانت من اوضاع غير مستقرة ، تمثلت في انها ارتكزت على المحاصصة والتوافقية السياسية، وكان الهدف منهما ابقاء المجتمع مستقرا في حين تم الاعتماد على الانتخابات الديمقراطية من اجل تعزيز الشرعية للنظام والعملية السياسية.

ان اعتماد العملية السياسية واستمرارها انما خضع لتاثير عدد من العوامل، داخلية منها، وقسم خارجية، وهو ما يمكن الاشارة اليه كالاتي:

اولا-المتغيرات الدخلية

تبدأ اشكاليات اعتماد العملية السياسية الراهنة بخصوصيتها القائمة على المزاوجة بين الديمقراطية النيابية وبين المحاصصة

(1) المحاصصة هنا هي : منهج سياسي يتم فيه تقسيم مفاصل الحكم التنفيذية وحقائبها على عدد من المجموعات السياسية المتنافسة ، وبما يسمح لجميع المكونات الحزبية الفائزة عبر انتخابات ديمقراطية من المشاركة في الحكومة ، وفي تحمل مسئولية تضامنية في قيادة البلد.(للمزيد ينظر: س. حسين 2019، 389).

(2) الديموقراطية التوافقية (Con-sensus democracy) وهي : نوع من مشاركة القوى السياسية في المجتمعات التي يرتفع فيها الانقسام الداخلي على اسس الانتماءات الاولية ، وينتهي اعتمادها الى خفض الصراع السياسي فيما بينها لصالح هدف تحقيق استقرار سياسي ومجتمعي اكبر. (للمزيد ينظر: حافظ2017، 537).

(3) مؤشر الديمقراطية اعدته : وحدة الاستخبارات الاقتصادية التي تتبع مجلة الايكونوميست البريطانية ، يقيس حالة الديمقراطية في 167 بلداً، بالاستناد الى 60 مؤشر مجمعين في خمس عناوين عامة وهي : العملية الانتخابية، والتعددية والحريات المدنية ، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية ، والثقافة السياسية ، اطلق المؤشر عام 2006 وما زال معتمد لليوم. (للمزيد ينظر: ج.علي، 2022).

(4) مؤشر الـدول الهشة كان يطلق عليه : مؤشر الـدول الفاشلة، وهو عبارة عن التقرير السنوي الصادر عن صندوق السلام ومجلة شؤون خارجية في الولايات المتحدة، صدر لاول مرة عام 2005 ، يقيس حالة 178 دولة ، ويستند التصنيف الى 12 مؤشر ، يتم وضع درجات لكل مؤشر فرعي ، كلما زادت الدرجات التي تحصل عليها الدولة كلما كانت تعاني من وضع الهشاشة، والمؤشرات الـ 12 تقسم الى ثلاثة اقسام وهي: المؤشرات الاجتماعية (وتـضـم: الضغوط الديموغرافية، والحركة الهائلة للاجئين والمشردين، والانـتـقـام، وهجرة

الأدمغة)، و المؤشرات الاقتصادية (وتضم : التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، والتدهور الاقتصادي)، ةالمؤشرات السياسية (وتضم: تجريم أو نزع الشرعية للدولة، والتدهور التدريجي للخدمات العامة، و الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان، والأجهزة الأمنية تظهر كدولة داخـل دولـة، و صعود النخب المنقسمة، وتدخل الدول الأجنبية بالدولة) . (خريسان 2021، 11-12).

والتوافقية، الى الاوضاع الداخلية السائدة في العراق، في الغالب، واهم تلك المتغيرات هي:

1- اشكالية التعددية السياسية، فالعراق عانى من التعددية الحزبية بعد العام 2003، وكانت اغلب الاحزاب ذات منشأ خارجي، تلك الاحزاب لم تستطع ان تؤسس لها قواعد جماهيرية في العراق، ولهذا حاولت ان تتبنى نهجاً يعزز من حضورها على الصعيد الداخلي فالتمس اغلبها نهج الخطاب السياسي الممارسات التي تتناغم مع الانتماءات الاولية، وكلما كانت الاحزاب مقتربة من هذا النهج في واقعها كلما انقسم المجتمع بصورة اكبر ومن ثم فمن الصعب على العملية السياسية ان تتكيف مع قواعد الديمقراطية من دون الاخذ بالاعتبار الوقائع السياسية الموجودة، واهمها انه مع الاقتراب من الانتماءات الاولية فان المجتمع يندفع نحو الانقسام على نفسه، بل وظهرت الكثير من الخطابات التي تتحدث عن ان العلاقة بين الاحزاب السياسية هي علاقات صفرية، اي ان من سيحصل على السلطة فانه سيقود الاخرين الى الخسارة (الجفال 2021، 8-10) ، وللمزيد ينظر: (الفياض 2022) وهو ما قاد الى دفع العملية السياسية لان تتقبل فكرتي: المحاصصة والتوافقية، اي ان الجميع يشترك في العمل السياسي مهما كانت نتائج الانتخابات، وان نهج الدولة سيراعي عدم اعتماد سياسات تضر باي طرف.

فالعراق عانى من التعددية الحزبية بعد العام 2003، وكانت اغلب الاحزاب ذات منشأ خارجي، تلك الاحزاب لم تستطع ان تؤسس لها قواعد جماهيرية في العراق،

2- التعددية في الانتماءات الاولية، فالعراق بلد فيه قدر من التنوع الاثني: الديني والمذهبي، والعرقي والقبلي، ورغم ان انتشار بعض ذلك التنوع واضح، فكلما تم الاتجاه الى الشمال الشرقي كلما ازداد حضور الكرد، وبالعكس كلما اتجهنا للغرب والجنوب كلما ازداد حضور العرب، والامر نفسه مع باقي الانتماءات الاولية، ووجود فسحة اختلاط كبيرة بين التكوينات المختلفة، تلك التعددية بقت متعايشة طيلة قرون عديدة، والتعايش السلمي من الموضوعات

المهمة في الدول (الشجيري، 2022، 478)، ولم يظهر صراع سياسي قائم على اسس مجتمعية، انما ظهر في العراق في العهود الجمهورية بعد العام 1958 صراع على اسس سياسية، الا ان الامر شهد بعضا من التوترات والازمات بعد العام 2003، وكان السبب يعود الى العوامل السياسية والخارجية، لكن سرعان ما شهد المجتمع مرحلة من الاستقرار بعد العام 2014 نتيجة ادراك خطورة المشاريع التفكيكية السياسية والخارجية (عبد الله 2021 ، 66-67)، ما يهم هنا ان تقديرات صناع السياسة في العام 2005 ان المجتمع العراقي لا يمكنه ان يتحمل وجود السلطة بيد طرف معين، لانه مجتمع لم يصل بعد الى مرحلة الاندماج والمواطنة والمساواة الكاملة، وانما تؤثر فيه الانقسامات والانتماءات الاولية، ومن ثم فان الاولى هو تصحيح مسار الانتخابات الديمقراطية واعتماد المحاصصة والتوافقية بما يضمن عدم خروج قسم من المجتمع على النظام والشرعية السياسية (بكر 2022، 161-166).

3- الثقافة السياسية التي لم تتعامل لمدة عقود مع معنى الاغلبية والاقلية السياسية، ان العراق بلد يعيش حالة تعددية اثنية وثقافية (الياسري، 2022، 338)، ان الثقافة السائدة في المجتمع تدعم نهج الابوية او الشمولية او المركزية، والامر لا يتوقف على ثقافة المواطن انما حتى ثقافة الاحزاب في التعامل مع الدولة والديمقراطية (محمد، 2022، 68)، وتلك الثقافة لا تنسجم مع نهج الديمقراطية القائم على الحرية الشخصية في الاختيار، وان تحترم الاغلبية الاقلية وان لا تخرج عن نهج دولة القانون والمواطنة والمساواة، هذا الاتجاه في التفكير الذي تم تنشئة عدة اجيال عليه منذ العام 1958، ولم تتكرس مقابله اي تجربة ديمقراطية حقيقية تقوم على التنافس السلمي، تسبب باشكاليات عند تطبيق التجارب الاولى للانتخابات في العراق، مما قاد القوى السياسية الى تكييف النتائج الديمقراطية بصيغة محاصصة وتوافقية اي اعادة ترتيب النتائج بما يضمن مشاركة جميع او اغلب القوى السياسية الفائزة مهما كان عدد المقاعد التي حصلت عليها في مجلس النواب، ومن ثم تسبب الامر في ظهور مشكلة جانبية وهي: غياب وجود معارضة برلمانية حقيقية لان القوى الموجودة في البرلمان هي نفسها الموجودة في السلطة التنفيذية (الميالي 2022).

4- اشكالية التنمية الاقتصادية، ان الديمقراطية تحتاج نسبيا الى واقع اقتصادي يسمح بان يكون الافراد احراراً باختياراتهم الشخصية، رغم ان الديمقراطية لا تتعارض مع ارتفاع معدلات الفقر بالضرورة كما هو حاصل مع الهند، الا انها تتعارض مع حالة الريع، لانه في حالة الريع النفطي فان المواطنين ينظرون الى الدولة كراعي اقتصادي، ومن ثم فانه من الصعوبة تصور امكانية اتجاههم الى نقد العمل السياسي، او الاتجاه الى التنافس، في الغالب، رغم ان حالة الكويت تقدم انموذجاً على نجاح الديمقراطية في المجتمعات الريعية (محمدعلي2016، 99، وللمزيد: الجبوري 2022)، حالة العراق اشرت ان جزءاً من اشكاليات تطبيق الديمقراطية يرجع الى تاخر التنمية الاقتصادية في البلد.(عبدالحسن 2020، 220-230)

الديمقراطية تحتاج نسبيا الى واقع اقتصادي يسمح بان يكون الافراد احراراً باختياراتهم الشخصية

ان المتغيرات السابقة، وغيرها ، ومنها على سبيل المثال: تاثير البنى التقليدية على اداء المؤسسات (العزاوي ، البدراني ، 2022، 325)، الى جانب التباين في التعامل مع الدستور ومنه التعامل مع موضوع الفدرالية (الجبوري، 2021، 15)، وغيرها، فرضت حضورها وتاثيرها في العملية السياسية، وفي ظهور نتائج متعددة كان بعضها يحمل بعضا من السلبية على الاستقرار السياسي، خاصة ما تعلق باتساع نطاق التعددية، ومن ثم ضعف النتائج وضعف الاداء بفعل تطبيق المحاصصة والتوافقية.

ثانيا-المتغيرات الخارجية

الى جانب المتغيرات الداخلية المؤثرة في العملية السياسية، هنالك متغيرات خارجية عملت على فرض تاثيرها، وتحليل تلك المتغيرات سنجدها تقع في عناوين عديدة ، ومنها الاتي:

1- المتغيرات الاقليمية، وفحواها ان الدول الاقليمية المجاورة للعراق عملت على التاثير في العراق من اجل ان لا تتقاطع النتائج السياسية لسياسات العراق مع مصالح واهداف تلك الدول، ووجدت

الدول الاقليمية في العراق عام 2003 نوع من الفراغ ، واعادة التشكل للنظام السياسي والسياسات، ومنه حاولت وعملت على احداث قدر من التاثير فيهما، نظرا لانها وجدت ان اوضاع العراق يمكن ان ترتد عليها في عدة جوانب ومنها ان العراق يمكن ان يشرع بانموذج لتجربة ديمقراطية ان نجحت يمكن ان تهدد امن واستمرار الانظمة السياسية في البيئة الاقليمية، وبحد ادنى يمكن ان يكون العراق جزء من مشروع امريكي يستخدم لتهديد الامن الاقليمي، ومثل هذا الطرح جعل بعضا من الدول الاقليمية او بعضا من سياسات الدول الاقليمية تعمل على التدخل احيانا في الشان العراقي، وبالنتيجة استغلت الدول الاقليمية مظاهر عدم الاستقرار الاقليمي لاحداث قدر من التاثير في العملية السياسية.(ح.حسين2011، 20)

2- المتغيرات المرتبطة بسياسات الولايات المتحدة، فالاخيرة لها خصوصية عند الحديث عن العملية السياسية في العراق، فهي من اسهمت بحدث العام 2003 ، وساعدت العراقيين على التاسيس للنظام السياسي الجديد، ولا يمكن ابعادها عن الاتجاه لاعتماد المحاصصة والتوافقية باعتبارها آلية لاعادة صياغة نتائج الديمقراطية لتحقيق استقرار اكبر للنظام السياسي والعملية السياسية، بوصفها معالجة سياسية لوجود تعددية في المجتمع العراقي، ان الولايات المتحدة عملت على استمرار حضورها في العراق، والعمل على التاثير في الشان العراقي، ولا يمكن الجزم بتاثيرها ودفعها نحو عدم الاستقرار السياسي، الا انه مما لا شك فيه ان مجرد حضورها في الشان العراقي لا يحضى بالاتفاق بين الاطراف العراقية تجاهه، الى جانب ان بعض الاطراف الاقليمية دخلت في صراع معها سواء داخل العراق او خارجه، وبالمحصلة فان الصراعات التي دخلتها الولايات المتحدة اثرت على العملية السياسية وعلى الاستقرار السياسي في العراق بالمحصلة. (الشجيري2017، 88-89)

الصراعات التي دخلتها الولايات المتحدة اثرت على العملية السياسية وعلى الاستقرار السياسي في العراق بالمحصلة

3- والى جانب تلك المتغيرات، توجد المنظمات الحكومية الدولية

ومنها الامم المتحدة ومنظمات الحكم العالمي خاصة: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، هذه المنظمات تعمل على احداث تاثير في السياسات العراقية، من اجل ان تراعي مجموعة المبادئ، وبعض الاطر، ولهذا انشات الامم المتحدة البعثة الاممية الخاصة في العراق للمساعدة في تحقيق الاستقرار السياسي، وهي تدخل كطرف مساعد للعراق وتقوم بدعمه في جوانب متعددة، ومنها المساعدة الانتخابية، الى جانب برامج الدعم المختلفة التي تقدمها للجهات العراقية المختلفة ومنها على صعيد دعم المراة وحقوق الانسان.(بعثة UNAMI 2022)

4- لا يمكن تجاهل تاثير المنظمات الدولية غير الحكومية، فهذه المنظمات تعمل على توثيق حالات الانتهاكات، وتعمل على وضع المعايير التي على الدول الالتزام بها في مجالات مختلفة ومنها المجالات الحقوقية، وتلك المنظمات نشطت في العراق بعد العام 2003 ، واثرت احيانا في العملية السياسية وكانت دافع لتحقيق الاستقرار السياسي.(عودة 2022)

إن تلك المتغيرات السابق ذكرها انما اثرت على العملية السياسية، كما اثرت على الاستقرار السياسي، سواء بصورة الدعم او التاثير سلبا، وبالمحصلة فان متغيري الدراسة لا يمكن ابعادهما عن تاثير تلك المتغيرات .

المحور الثالث: الانتخابات والاستقرار الحكومي بعد العام 2003

ان النقطة الاخرى المرتبطة بموضوع البحث او الدراسة انما تتعلق بموضوع الانتخابات، والتي جرت في العراق منها اكثر من دورة انتخابية من العام 2005، ذلك ان اصل الانتخابات انما هي وسيلة للحصول على اراء المواطنين بشان حدث او موقف او واقعة او ظاهرة ما، فهي وسيلة استعلام عن الاراء والخيارات الموجودة، ومنها يتم الوصول الى الخيارات المناسبة للشعب، فطالمالا يمكن تحقيق الاجماع، فانه يمكن الوصل الى اسلوب يضمن اعتماد راي الاغلبية، مع احترام الضمانات لحقوق الاقلية، هذا هو الاصل في النظم السياسية الديمقراطية وفي فلسفة الانتخابات الديمقراطية (مجموعة الازمات الدولية 2021).

لقد اتجه العراق عام 2003 الى السير نحو الديمقراطية، وجزء من متطلبات الديمقراطية اعتماد الانتخابات التنافسية كوسيلة لتداول السلطة، ومن ثم فان المبدأ كان هو اعتماد الانتخابات (رأي الشعب) للحصول على شرعية العملية السياسية والاشخاص الذين يتولون المناصب التشريعية والتنفيذية، في حين ان شرعية النظام

السياسي فانها كانت قد اقرت بالاستفتاء على مسودة الدستور الدائم في تشرين الاول 2005 (حاكم 2022)، والانتخابات هي طرح خيارات امام المواطنين، ويتم التثقيف على تلك الخيارات ليكون المواطن على علم بالخيارات، وليكون قادراً على الاختيار المناسب استنادا الى قناعاته، ويعتمد نتائج الانتخاب بوصفها خيارا سياسيا وقانونيا في علاقة المواطن بالعملية السياسية، وفي حالة العراق فان المواطن ينتخب السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب، واستنادا الى الاغلبية المتحققة في المجلس، مباشرة او عبر الائتلافات، يتم تشكيل الحكومة، وجرى في العراق اكثر من دورة انتخاب نيابية وهي: انتخابات كانون الثاني 2005، وانتخابات كانون الاول 2005، وانتخابات العام 2010 ، وانتخابات العام 2014، وانتخابات عام 2018، وانتخابات العام 2021، وفي جميعها لم يتحقق اغلبية برلمانية وانما تشكلت تحالفات، وكل تحالف كان يضم داخله تعددية سياسية، وذلك لان النظام الانتخابي[*] يسمح ببروز تعددية سياسية كبيرة (روبين 2022).

شرعية النظام السياسي فانها كانت قد اقرت بالاستفتاء على مسودة الدستور الدائم في تشرين الاول 2005

(*) وبشان النظام الانتخابي ينظر: النعيمي2009, 11-12.

لقد انطلقت العملية السياسية من فرضية ان اصل مشكلة العراق هي في شرعية العملية السياسية وشرعية النظام السياسي، وقد اقر كلاهما الانتخابات والاستفتاء، الا ان الاتجاه السائد في العملية السياسية ادرك ان المجتمع العراقي لا يمكنه ان يتحمل نتائج العملية الانتخابية كما هي، فلجأ الى اعادة صياغتها عبر المحاصصة والتوافقية، اي ان الاتجاه يسير الى اشراك القوى السياسية في البرلمان ضمن العملية السياسية التنفيذية، ومن ثم فان الديمقراطية عبر الانتخابات التي تفرض وجود اغلبية واقلية سياسية تتلاشى قيمتها .

اصل مشكلة العراق هي في شرعية العملية السياسية وشرعية النظام السياسي، وقد اقر كلاهما الانتخابات والاستفتاء

من جانب اخر، يوجد متغير اخر الا وهو الاستقرار الحكومي، ان ذلك الاستقرار يمثل جزءاً صغيراً من موضوع اكبر الا وهو : الاستقرار

السياسي، ولقد عانى العراق من بروز لاشكالية عدم الاستقرار السياسي منذ العام 2005 اي تاريخ اقرار واعتماد النظام السياسي (البدراني، الياس، 2021، 104)، ان الاستقرار السياسي انما يقصد به قدرة النظام على التكيف، مع التحولات والتغيرات التي تظهر في النظام وبيئته (ساجد و نوري2022، 224)، اذ لا توجد حالة ثابتة يمكن للنظام ان يتعامل معها وبحكم التغير فان النظام يحتاج الى ان تكون اجراءاته وآليات عمله قادرة على ادارة التغيير، ويدخل في اطار الاستقرار السياسي عدد من المؤشرات ومنها على سبيل المثال لا الحصر (الجبـوري2021، 45-60 , وللمزيد ينظر: سليمان 2022):

أ- نمط انتقال السلطة في الدولة، وان تكون هنالك اليات واضحة لانتقال السلطة ، اقلها في هرم السلطة، لانه بالمقابل كلما كان هناك تغيرات في راس السلطة او في الحكومة كلما اعطى مؤشراً على ان هنالك اشكالية في الاستقرار الحكومي، رغم انه ليس بالضرورة ان يعبر التغير في اشخاص الوزراء عن عدم الاستقرار الحكومي

ب- انخفاض مستوى العنف، وضمن هذا المؤشر يرى البعض أن أهم العلامات التي تدل على وجود الصراع او العنف وتسهم بعدم الاستقرار، هي (خليفة 1999، 211 – 212): عدد الاغتيالات السياسيةs، وعدد الإضرابات العامة، وعدد المظاهرات المعادية للحكومة سواء على السياسات الداخلية او الخارجية، وعدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي، وعدد المرات التي لجأ فيها للعمل العسكري لحل مشكلات في العلاقات الخارجية، وعدد القتلى في الصراعات الخارجية، وغيرها.

ت- المشاركة السياسية ويقصد بها ان تكون الاطراف المحلية كاطراف سياسية او كتكوينات مجتمعية متفاعلة مع كل ما يفيد بالمشاركة مثل الانتماء الى الاحزاب او المشاركة في الانتخابات.

ث- شرعية النظام السياسي، ويفيد ان الارادة المجتمعية تتقبل وجود النظام السياسي واجراءاته شكلا ومضمونا.

ج- المواطنة والوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية، فالتعددية في اي مجتمع امر طبيعي، والانتماءات الاولية امر طبيعي، الا ان تصاعد الانتماءات الفرعية والاولية على حساب الانتماء الوطني يسبب احيانا اشكاليات داخلية، وكلما ظهرت تلك الاشكالية كلما عبرت عن قصور في ادارة النخب السياسية والحاكمة للتنوع الموجود، وربما اشكاليات في المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات.

ح- فاعلية اداء النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة وقدرته

على التعامل مع التغيرات التي تحيط ببيئته الداخلية والخارجية، فقوة النظام السياسي تعد مؤشراً في تحقيق الاستقرار السياسي، فالاستقرار هدف في بعض المجتمعات، في حين هو وسيلة في مجتمعات اخرى مستقرة ، ويتفرغ النظام السياسي لاهداف اخرى.

خ- وجود الاستقرار البرلماني، اي ان يستمر البرلمان للمدة التي رسمها له الدستور باعتباره سلطة تستمد وجودها من الارادة الشعبية مباشرة، رغم ان بعض الانظمة السياسية رسمت طرقا لحل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة، الا ان تكرار الامر يفيد ان هنالك اشكالية في الاستقرار البرلماني، او يمكن ان يوجد: استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان، ومثل ذلك يعرض الحكومة في الانظمة البرلمانية الى الاستقالة، وغالبا ما يحدث ذلك في الحكومة الائتلافية.

د- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام، فكل نظام يجب ان يضع له هدف التنمية وتحسين مستوى الدخل والرفاهية وتعزيز مستوى الرضا المجتمعي بالنظام واجراءاته، واي ضعف في هذا الموضوع يمكن ان يرتقي ليصل الى مستوى التشكيك بجدوى استمرار شرعية النظام نفسه.

ذ- قلة تدفق النزوح الداخلية والهجرة الخارجية، فكلاهما يعبر عن قناعة المواطن ان هنالك ضعفاً في الاجراءات التي تتبعها الحكومة ومؤسساتها في سبيل: اما المحافظة على الامن او ضعف في اجراءات تحسين المستوى الاقتصادي.

لقد ظهر الاستقرار الحكومي في العراق كاشكالية في عدة مرات، ومن ابرزها ما حدث من ازمة سياسية بين عامي 2012- 2014 ، وبين عامي 2019- 2020 ، ففي المرحلة الاولى استقال عدد من الوزارء في تباين على مواضيع عدة، وطرح للنقاش في تلك الاثناء موضوع حجب الثقة عن الحكومة (سيناريوهات متكررة 2022، وللمزيد: تصاعد الأزمة السياسية العراقية... 2022)، اما في عام 2019 فقد اصيبت الحكومة بالشلل في التعامل مع موضوع الاحتجاجات الشعبية التي تتعامل مع توفير الخدمات وتحسين الوضع الاقتصادي والمطالبة باصلاح النظام السياسي، وتسببت التظاهرات باسقاط الحكومة التي قدمت استقالتها في تشرين الثاني 2019، وبقي موضوع اشكالية الحكومة مطروحا حتى ايار 2020 عندما صعدت حكومة مصطفى الكاظمي ، والتي بقت تمثل واقعة جديدة في الحياة السياسية العراقية لانها لا تستند الى اغلبية برلمانية انما جاءت بتوافقات بين الاحزاب السياسية (أ.حسين 2022).

وما بين الانتخابات والشرعية والاستقرار السياسي ترابط كبير، فالانتخابات هي وسيلة

للحصول على الشرعية، باعتبار ان الشرعية هي وسيلة للوصول الى الاستقرار السياسي عامة وبضمنه الاستقرار الحكومي، وان تتبع هذا الموضوع في الحالة العراقية يبين ان النظام الانتخابي تفاعل مع وقائع واحوال المجتمع، وسمح بان يكون هنالك تعددية سياسية كبيرة تدخل في كل انتخابات، سواء ما كان منه ضمن الدائرة الواحدة بقائمة مغلقة او بالدوائر المتعددة في اطار قوائم مفتوحة او ضمن الدوائر الفردية الذي جرى في عام 2021، في كل تلك الحالات فان السماح بوجود تنوع حزبي قائم على اسس مختلفة ابرزها الانتماءات الاولية، سمح بالمقابل بان يوجد بالبرلمان تعددية سياسية كبيرة، ومن ثم فانه لم تستطع اي مجموعة سياسية ان تكون اغلبية بالبرلمان، انما اضطرت التحالفات الكبيرة ان تعيد التحالف مرة اخرى لتصل الى مستوى الكتلة الاكبر برلمانيا، واضطرها مرة اخرى الى الائتلاف مع غيرها من اجل عبور مرحلتين: مرحلة اختيار رئيس جمهورية الذي يتطلب حضور ثلثي اعضاء المجلس (المادة 70-اولا من الدستور الاتحادي) (دستور العراق الاتحادي الدائم لسنة 2005، المادة 70-أولا)، وهو ما لا يمكن ان يتم الا بتوافق بين الاعضاء على المنصب الثاني وهو رئاسة الحكومة وبرنامجها التوافقي (د. حسين 2022)، وبالمحصلة فان العراق اظهر ازمة تشكيل الحكومة(مركز الإمارات للسياسات 2022)، اي ان الازمة لا ترتبط بان هنالك حكومة تعاني من مأزق انما ارتبط بان العراق عاني من مازق القدرة على تشكيل الحكومة.

العملية السياسية استندت الى الانتخابات للحصول على الشرعية والاستقرار، الا انها سمحت بالتعددية كوسيلة لمنع اي شعور من اي مواطن بانه لا يسمح له بالمشاركة السياسية والحصول على نسبة تمثيل برلمانية

من كل ماتقدم، نجد ان الاشكالية اعلاه اظهرت ان العملية السياسية استندت الى الانتخابات للحصول على الشرعية والاستقرار، الا انها سمحت بالتعددية كوسيلة لمنع اي شعور من اي مواطن بانه لا يسمح له بالمشاركة السياسية والحصول على نسبة تمثيل برلمانية ، ولكي يتم

تسوية اي مازق يمكن ان يحدث تسوية اشكالية الانقسام في المجتمع عبر المحاصصة والتوافقية، الا ان النتيجة الجانبية كانت ضعف الاستقرار عامة وبضمنه اشكالية ضعف الاداء الحكومي ، وبالضرورة هنالك اشكالية الاستقرار الحكومي .

الخاتمة

في ختام هذا البحث، توصلنا الى ان هناك صلة ربط بين موضوع العملية السياسية واعتماد النهج الديمقراطي، عبر الانتخاب، فصانع السياسة اتجه الى التركيز على موضوع الشرعية، وافضل طريقة يتم فيها الحصول على الشرعية السياسية هي عبر احالة موضوع العملية السياسية الى المواطنين، وبالفعل لجأ المواطنون الى الانتخاب لتثبيت من يتولى الحكم، كما تم اللجوء الى المواطنين في اعتماد الدستور الدائم ، الا ان ما تم تجنبه هو موضوع حاجة العراق الى الاستقرار السياسي والحكومي، في موازاة قدرة العملية السياسية على اكتساب الشرعية.

لقد اعتمد العراق الديمقراطية والنظام البرلماني، في ظرف كان الانقسام المجتمعي مرتفع، ومن ثم فان انتخاب المواطنين كان على اساس الهويات الفرعية، وطالما يوجد تنوع بالانتماءات الاولية: دينية وعرقية ومذهبية وقبلية، فانه سيقود في ظل الظرف الانتقالي الى وجود تعددية كبيرة للبرلمان، وبالمحصلة فانه من غير الممكن على اي حزب بشكل منفرد من ان يشكل الحكومة، ولهذا لجأت الاطراف السياسية الى تشكيل تحالفات، وتلك التحالفات كانت مؤقتة.

وقد انتهى اللجوء الى التحالفات في مرحلة تم فيها اعتماد المحاصصة والتوافقية، الى التاثير في مخرجات العملية السياسية، فالموضوع لم يعد تعزيز الشرعية، انما تعلق بموضوع الاستقرار السياسي والاستقرار الحكومي، والاخير اصبح يؤثر على الشرعية السياسية من خلال الضعف الحاصل في الاداء الحكومي، ناهيك بالطبع عن باقي مؤشرات عدم الاستقرار الحكومي.

بالمحصلة، لم تستطع الانتخابات من ان تكون حلقة وصل بين العملية السياسية والاستقرار، فبعد ان كان الامر متجهاً الى استخدام الانتخابات للحصول على الشرعية، وان الشرعية هي من تحقق الاستقرار، اصبح الامر يجري بمنحى مغاير، فالعملية السياسية وجد فيها بعض الاربـاك، والانتخابات اصبحت تنتج تعددية لا تسمح بالاستقرار الحكومي، وطالما ان الحكومة تستند الى التوافقات السياسية وليس الى شرعية الانجاز، وهو ما يؤشره ضعف الاداء، فان عدم الاستقرار الحكومي اصبح هو

الاخر يؤثر على العملية السياسية، وبهذا اثبت البحث فرضيته، وحقق الغاية التي انطلق منها.

وفي ختام هذا البحث، نوصي بالاتي:

1- على العراق ان يعيد النظر بالمحاصصة والتوافقية لانها تسببت بخسائر كبيرة في العمل السياسي، والاهداف التي تم الانطلاق منها عام 2003 في اثناء التاسيس للنظام السياسي. لان النظام تاسس من اجل ان يكون هنالك نظام ديمقراطي، يحفظ للعراقيين حرياتهم وحقوقهم ، الا ان النظام نفسه وقع في اشكاليات عدم الاستقرار ووجود الازمات المتكررة.

2- يتطلب الحال ان يتم الانتقال الى نظام الاغلبية السياسية لادارة العمل السياسي، والابتعاد عن صيغة اشراك الجميع في العمل السياسي، وحتى يتحقق ذلك يتطلب زيادة الاتجاه الى الفدرالية، وجعل الاقليات اغلبية في مناطقها ، وتمنح السلطات اللازمة لادارة مناطقها بدلا من فرض مشاركتها في الحكومات الاتحادية، والتسبب بوجود حكومات ائتلافية، وهذا الامر يفترض ايضا الرجوع للدستور بتقييد صلاحيات السلطات الاتحادية والتقيد بما ورد في المواد 110- 115 من الدستور الاتحادي، عبر احالة كل السلطات غير المنصوص عليها بالاختصاص الحصري للسلطة الاتحادية الى الاقاليم والمحافظات، وهو ما سيسهم بتحرير السلطات الاتحادية من الحاجة الى الائتلاف.

3- من الضروري ان يعاد النظر بفلسفة الانتخابات، فالاصل بالانتخابات هو منح وتفويض الشرعية لادارة المرافق العامة من قبل اشخاص او برامج يريدها المواطنون المنتخبون، الا انه في المجتمعات المتعددة والمنقسة او التي بها اشكاليات مجتمعية فان الهدف يجب ان لا يبتعد عن تقدير منح اولوية كبيرة للتعايش واستقرار المجتمع باعتباره هدف لا يقل اهمية عن هدف الشرعية، ومن ثم يجب ان يعتمد نظاماً انتخابياً يضمن تحقيق الاستقرار الحكومي بالتزامن مع هدف تحقيق ودعم الشرعية .

4- من الواجب منح السلطات الاتحادية الدعم لفرض السلطة والنظام العام، من اجل القيام بمهامها، واعتماد نظام ودولة سلطة القانون، وتحمل السلطة الاتحادية التنفيذية مسؤوليتها في كونها المحتكر الوحيد للعنف، وتجريم او منع التعرض لمؤسسات الدولة.

5- يتوجب اعادة النظر بالمدى الذي يمكن للقوى السياسية القيام به لتحريك الشارع،

عبر فصل العمل السياسي عن الاعمال الادارية والتنفيذية والمجتمعية، ووضع قواعد ومواثيق لا يمكن من خلالها الاتجاه الى الضغط على المجتمع مع كل ازمة سياسية، ووضع الميادين والموضوعات التي يمكن اثارة موضوعات النزاعات والاختلافات فيها، ووضع الاليات المناسبة لتسوية النزاعات، وهو من شانه ان يرفع جزءاً كبيراً من الضغوط عن السلطات الاتحادية في اوقات الازمات السياسية، اذ ستجد تلك السلطات ان الازمات السياسية تثار وتدار بعيدا عن تحشيد الشارع واثارته، والتعرض للسلم الاهلي.

6- من الواجب بناء قاعدة قوية ومتماسكة للاستقرار الاقتصادي وكل ما من شانه تعزيز الرفاهية والامن الاقتصادي، والامن الانساني، بوصفها مقدمات ضرورية لتحقيق استقرار المجتمع والدولة.

قائمة المصادر

اولا-الوثائق:

1-دستور العراق الاتحادي لسنة 2005.

ثانيا-الكتب باللغة العربية

1- البدراني ، احمد فكاك ، الياس،فراس محمد ، 2021، العراق المتأزم ... الحصاد المر للحرب والاحتلال ، عمان ، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع

2- الجبوري ،عمر فرحان حمد ، 2021، الأقليات ودورها في عدم الإستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، عمان ، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.

3- الجبوري، وضاح احسان، 2021، الفيدرالية والاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع

4- الجفال ،عمر ، اكتوبر 2021، احزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطية ، مركز الشرق الاوسط ، كلية لندن للاقتصاد .

5- خريسان ،باسم علي، 2021، العراق في مؤشر الدول الهشة 2021 – بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

6- خليفة ،عبد الرحمن ، 1999، أيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية.

7- عمر، شورش حسن، 2018، خصائص النظام الفدرالي في العراق: دراسة تحليلية مقارنة ، القاهرة ، المركز العربي للنشر والتوزيع.

8- المعموري، نبراس، 2015 ، محنة الدستور وإشكالية التعديل ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع .
9- الهطالي ،جابر بن خلفان بن سالم ، 2014، العولمة و تأثريها على النظم القانونية في الأقطار العربية: دراسة مقارنة ، القاهرة ،بورصة الكتب للنشر والتوزيع .

ثانيا-الدوريات باللغة العربية

1- بكر، مروة عبد المنعم ، 2022، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة فى العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد 23، العدد 2 ، جامعة القاهرة .
2- حافظ ،عبد العظيم جبر ، 2017، الديموقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003 الواقع.... الإشكالية.... الحلول، مجلة السياسية والدولية, العدد 35-36, الجامعة المستنصرية .
3- حسن ،رغد علي و احمد يحيى هادي و عدي فالح حسين، 2021، التظاهرات الشعبية في العراق دراسة في اسباب وتداعيات احتجاجات 25 / أكتوبر 2019، اكليل, المجلد 2, العدد 3, الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات.
4- حسين ،حيدر علي، 2011، العراق ودول الجوار .... أهداف ومصالح، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد 33, الجامعة المستنصرية .
5- حسين ،سعدي ابراهيم ، 2019، المحاصصة السياسية و وحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد 2003، مجلة السياسية والدولية, العدد 39-40, الجامعة المستنصرية .
6- الخفاجي، أحمد علي عبود ، 2022، آليات رسم السياسة العامة في دستور جمهورية العراق لسنة 2005، مجلة أهل البيت, المجلد 1, العدد 29، جامعة اهل البيت، كربلاء،
7- ساجد ،يزن خلوق محمد و إسراء علاء نوري، 2022، الإعلام الأمني وتحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ، مجلة دراسات اقليمية, المجلد 16, العدد 52, جامعة الموصل.
8- الشجيري ،رنا علي ، 2017، دور المتغير الأمريكي في الاستقرار السياسي للعراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, المجلد 13, العدد 56, الجامعة المستنصرية .
9- الشجيري، رنا علي خلف ، 2022، التعايش السلمي نحو مقاربة لنبذ الكراهية وخطابها، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية , المجلد 11, العدد 40، جامعة كركوك
10- عبد الله ،بدرية صالح، 2021 ، التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003، مجلة

كلية القانون والعلوم السياسية, المجلد 20-8, العدد 11, الجامعة العراقية.
11- عبدالحسن ،صلاح نوري ، 2020، العلاقة الجدلية بين التحول الـديمقراطي في العـراق والاقتصاد الريعي، مجلة بحوث الشرق الاوسط، المجلد 8، العدد 54، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس-مصر.
12- العزاوي ، حسين يونس عبدالله ، البدراني، أحمد فكاك أحمد ، 2022، البنى التقليدية وعملية التحديث المؤسساتي في العراق، مجلة دراسات اقليمية, المجلد 16, العدد 52, ، جامعة الموصل
13- محمد، ايمن احمد ، 2022، سلطة الأحزاب وأثرها على التحول الديمقراطي في العراق بعد العام 2003، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, المجلد 19, العدد 78، الجامعة المستنصرية
14- محمدعلي، أحمد شحاذه 2016، التجربة الديمقراطية في الكويت دراسة في ضوء الأزمات الدستورية، مجلة السياسية والدولية, العدد 30, الجامعة المستنصرية .
15- النعيمي ،حازم عبد الحميد، 2009 ، إشكالية النظام الانتخابي وانعكاسه على تركيبة النظام السياسي في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 28،، الجامعة المستنصرية .
16- الياسري، حسين قاسم محمد ، 2022، تأثير التركيب الاثني لسكان العراق على الاستقرار السياسي بعد عام 2003 ، مجلة الخليج العربي, المجلد 50، العدد 1، جامعة البصرة

ثالثا- مقالات الانترنت باللغة العربية

1- حسين ،أحمد خضير،2022 ، استطلاع رأي: تقييم أداء الحكومة العراقية 2020 – 2021، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بتاريخ 9 اذار 2022، على الرابط: https:// /www.bayancenter.org/2021/01/6597
2- الميالي ،احمد عدنان،2022 ، العراق بين ضرورة الاغلبية وتعثر التوافقية، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام ، بتاريخ 9 ايار 2022 ، على الرابط: https://www.annabaa. org/arabic/authorsarticles/30850
3- أزمة انتخاب رئيس الجمهورية في العراق ومآلاتها المحتملة، مركز الإمارات للسياسات، بتاريخ 9 حزيران 2022، على الرابط: https://epc.ae/ar/details/sce- nario/azamat-aintikhab-rayiys-aljumhuria-fi-al-iraq-wamalatuha-al-muhtamala

4- بعثة UNAMI التجربه الديمقراطيه في العراق افاق وتحديات ، مركز الرافدين للحوار RCD ، بتاريخ 15 شباط 2022، على الرابط: .https://alrafidaincenter com/ar/2103

5- تصاعد الأزمة السياسية العراقية مع طرح مسألة سحب الثقة من المالكي ، بتاريخ 9 اذار 2022، على الرابط: -https://www.france24.com/ar/20120531

6- علي ،جلال شيخ،2022 ، أزمات العراق السياسية ومؤشر الديمقراطية العالمي ، بتاريخ 11 حزيران 2022، على الرابط: https://shafaq.com/ar/

7- عودة ،جميل ،2022، تراجع دور المنظمات غير الحكومية في العراق ، الإدارة... التنسيق... والدعم، شبكة النبأ المعلوماتية، المنظّمات الدوليّة غير الحكوميّة ، بتاريخ 11 ايار 2022 ، على الرابط: https://annabaa.org/nbanews/64/126.htm

8- الجبوري ،حامد عبد الحسين ،2022، النفط والديمقراطية في العراق: قراءة تحليلية، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، بتاريخ 15 شباط 2022، على الرابط: -https://m.an nabaa.org/arabic/economicarticles/24603

9- حسين ،دلشاد،2022 ، إشكالية التفسير الدستوري والنصاب.. الانسداد السياسي إلى متى؟، بتاريخ 19 ايار 2022، على الرابط: https://www.irfaasawtak.com/ iraq/2022/05/18

10- سليمان، رائد نايف حاج،2022 ، الاستقرار السياسي ومؤشراته، 19 شباط 2022، على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

11- سيناريوهات متكررة: الأزمة السياسية المتفاقمة في العراق، مجموعة الازمات الدولية، بتاريخ 9 اذار 2022، على الرابط: -https://www.crisisgroup.org/ar/mid dle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/deja-vu-all-over-again-iraq-s-escalating-political-crisis

12- حاكم ،عصام (محرر)، 2022،شرعية النظام السياسي في إطار التحول الديمقراطي: العراق بعد 2003 أنموذجا، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، بتاريخ 12 شباط 2022، على الرابط: http://fcdrs.com/polotics/1237

13- روبين ،مايكل ،2022، النظام الانتخابي العراقي: استراتيجية ضالة، مؤسسة كارنيغي، بتاريخ 12 شباط 2022، على الرابط: https://carnegieendowment.org/ sada/21885

14- الفياض، مناضل،2022 ، اللعبة الصفرية في العراق، بتاريخ 19 حزيران 2022،

على الرابط: https://www.iamiraq.com/2020/06/13/
15- هل ستحلّ الانتخابات المبكرة في العراق أزمة الشرعية فيه؟ مجموعة الازمات الدولية، تشرين الاول 2021، على الرابط:
https//:www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/will-iraqs-early-elections-solve-its-legitimacy-crisis

List of sources

First, the documents:

Iraq's Federal Constitution of 2005.

Secondly, the books are in Arabic

1-Khurasan, Bassem Ali, 2021, Iraq in the Fragile States Index 2021 - Baghdad, Al-Bayan Center for Studies and Planning.
2- Al-Hatali, Jaber bin Khalfan bin Salem, 2015, Globalization and its impact on the legal systems in the Arab countries: a comparative study, Cairo, Book Exchange for Publishing and Distribution.
3-Omar, Shorsh Hassan, 2018, Characteristics of the Federal System in Iraq: A Comparative Analytical Study, Cairo, Arab Center for Publishing and Distribution.
4- Khalifa, Abdel Rahman, 1999, The Ideology of Political Conflict, Cairo, University Knowledge House.
5- Al-Jafal, Omar, October 2021, Non-Democratic Parties in a Democratic System, Middle East Center, London School of Economics.
6. Al-Jubouri, Omar Farhan Hamad, 2021, Minorities and their role in political instability in Iraq after 2003, Amman, Dar Al-Akadeyoun Publishing and Distribution Company.
7. Al-Mamouri, Nibras, 2015, the plight of the constitution and the problem of amendment, Cairo, Al-Araby for Publishing and Distribution.
8-Al-Jubouri, Wadah Ihsan, 2021, Federalism and Political Stability in Iraq after 2003, Amman, Dar Wael for Publishing and Distribution.
9-Al-Badrany, Ahmad Fakkak, Elias, Firas Muhammad, 2021, Crisis in Iraq... The Bitter Harvest of War and Occupation, Amman, Dar Al-Akadeyoun Publishing and Distribution Company.

Secondly, periodicals in Arabic

1- Muhammad Ali, Ahmad Shehaza 2016, The Democratic Experience

in Kuwait, A Study in the Light of Constitutional Crises, Al-Siyasah and International Journal, No. 30, Al-Mustansiriya University.
2- Abdullah, Badria Saleh, 2021, Peaceful Coexistence in Iraq after 2003, Journal of the College of Law and Political Science, Volume 820-, No. 11, Iraqi University.
3- Al-Nuaimi, Hazem Abdel Hamid, 2009, The problem of the electoral system and its reflection on the composition of the political system in Iraq, Journal of Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, No. 28, Al-Mustansiriya University.
4- Hussein, Haider Ali, 2011, Iraq and the Neighboring Countries.... Objectives and Interests, Journal of Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, No. 33, Al-Mustansiriya University.
5- Hassan, Raghad Ali, Ahmad Yahya Hadi and Uday Faleh Hussein, 2021, popular demonstrations in Iraq, a study of the causes and repercussions of the protests of October 25, 2019, Wreath, Volume 2, Number 3, Iraqi Scientific Manuscript Association.
6- Al-Shujairi, Rana Ali, 2017, the role of the American variable in the political stability of Iraq, Journal of Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Volume 13, Issue 56, Al-Mustansiriya University.
7- Hussein, Saadi Ibrahim, 2019, Political quotas and the unity of the Iraqi external discourse after 2003, Al-Siyasiya and International Journal, No. 3940-, Al-Mustansiriya University.
8- Abdel-Hassan, Salah Nouri, 2020, the dialectical relationship between the democratic transition in Iraq and the rentier economy, Journal of Middle East Research, Vol. 8, No. 54, Middle East Research Center.
9- Hafez, Abdul Azim Jabr, 2017, Consensual democracy in Iraq after 2003, the reality.... The problematic....solutions, Al-Siyasah Al-Siyasah wa Al-International Journal, No. 3536-, Al-Mustansiriya University.
10- Bakr, Marwa Abdel Moneim, 2022, Political Sectarianism and the Challenges of State Effectiveness in Iraq, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Volume 23, Number 2, Cairo University.
11- Sajid, Yazan Khallouq Muhammad and Esraa Alaa Nouri, 2022, Security Media and Achieving Political Stability in Iraq after 2003, Journal of Regional Studies, Vol. 16, No. 52, University of Mosul.

12- Al-Khafaji, Ahmed Ali Abboud, 2022, Mechanisms for Drawing Public Policy in the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005, Ahl al-Bayt Journal, Volume 1, Number 29, Ahl al-Bayt University, Karbala,
13- Al-Shujairi, Rana Ali Khalaf, 2022, Peaceful Coexistence towards an Approach to Rejecting Hate and Its Discourse, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Vol. 11, No. 40, Kirkuk University
14- Al-Azzawi, Hussein Yunus Abdullah, Al-Badrany, Ahmed Fakkak Ahmed, 2022, Traditional Structures and the Institutional Modernization Process in Iraq, Journal of Regional Studies, Vol. 16, No. 52, Mosul University
15- Muhammad, Ayman Ahmed, 2022, The Power of Parties and Its Impact on the Democratic Transition in Iraq after 2003, Journal of Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Volume 19, Issue 78, Al-Mustansiriya University
16- Al-Yasiri, Hussain Qasim Muhammad, 2022, The Impact of the Ethnic Structure of the Iraqi Population on Political Stability after 2003, Al-Khaleej Al-Arabi Journal, Volume 50, Number 1, University of Basra

Third - Internet articles in Arabic

1. Hussein, Ahmad Khudair, 2022, opinion poll: Assessing the performance of the Iraqi government 20202021-, Al-Bayan Center for Studies and Planning, on March 9, 2022, at the link: https://www.bayancenter.org/20216597/01//
2. Al-Mayali, Ahmed Adnan, 2022, Iraq between the necessity of the majority and the failure of consensus, Al-Nabaa Foundation for Culture and Media, on May 9, 2022, at the link: https://www.annabaa.org/arabic/authorsarticles/30850
3. The crisis of electing the President of the Republic in Iraq and its possible consequences, Emirates Policy Center, on June 9, 2022, at the link: https://epc.ae/ar/details/scenario/azamat-aintikhab-rayiys-aljumhuria-fi-al-iraq -wamalatuha-almuhtamala
4. UNAMI Mission The Democratic Experience in Iraq: Prospects and Challenges, Al-Rafidain Center for Dialogue RCD, on February 15, 2022, at the link: https://alrafidaincenter.com/ar/2103
5. The escalation of the Iraqi political crisis with the question of

withdrawing confidence from Al-Maliki was raised, on March 9, 2022, at the link: https://www.france24.com/ar/20120531-
6. Ali, Jalal Sheikh, 2022, Iraq's Political Crises and the Global Democracy Index, on June 11, 2022, at the link: https://shafaq.com/ar/
7. Odeh, Jamil, 2022, The Regression of the Role of Non-Governmental Organizations in Iraq, Management...Coordination...Support, Al-Nabaa Information Network, International Non-Governmental Organizations, on May 11, 2022, at the link: https://annabaa.org /nbanews/64126/.htm
8. Al-Jubouri, Hamid Abdul-Hussein, 2022, Oil and Democracy in Iraq: An Analytical Reading, Al-Nabaa Foundation for Culture and Media, on February 15, 2022, at the link: https://m.annabaa.org/arabic/economicarticles/24603
9. Hussain, Dilshad, 2022, The problem of constitutional interpretation and quorum.. The political stalemate for how long?, on May 19, 2022, at the link: https://www.irfaasawtak.com/iraq/202218/05/
10. Suleiman, Raed Nayef Hajj, 2022, Political stability and its indicators, February 19, 2022, at the link: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391
11. Recurring scenarios: The worsening political crisis in Iraq, International Crisis Group, on March 9, 2022, at the link: https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/deja-vu-all-over-again-iraq-s-escalating-political-crisis
12. Hakim, Issam (Editor), 2022, The Legitimacy of the Political System in the Framework of Democratic Transition: Iraq after 2003 as a Model, Al-Furat Center for Development and Strategic Studies, on February 12, 2022, at the link: http://fcdrs.com/polotics/1237
13. Rubin, Michael, 2022, The Iraqi Electoral System: A Deviant Strategy, Carnegie Endowment, February 12, 2022, at the link: https://carnegieendowment.org/sada/21885
14. Al-Fayyadh, Munadil, 2022, The Zero Game in Iraq, on June 19, 2022, at the link: https://www.iamiraq.com/202013/06//
15. Will the early elections in Iraq solve the legitimacy crisis in it? International Crisis Group, October 2021, at: https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/will-iraqs-early-elections- solve-its-legitimacy-crisis